



جامعة ميدأوشن
كلية الإدارة
تخصص ماجستير إدارة مخاطر

عنوان البحث

إدارة المخاطر البيئية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

إعداد الطالب/

خالد علي الحكي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالمخاطر البيئية أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقدرة التنافسية للشركات، حيث يُعد الالتزام البيئي أحد المعايير الرئيسية التي تعتمد عليها الأسواق العالمية في تقييم أداء المؤسسات.

كما أن دمج الأبعاد البيئية ضمن التخطيط الاستراتيجي يساعد الشركات على تقليل التكاليف طويلة المدى الناتجة عن الحوادث البيئية أو المخالفات التنظيمية، مما يضمن استمرارية الأعمال على نحو أكثر فعالية.

تعد قضايا البيئة من أبرز القضايا المعاصرة التي تشغل الحكومات والمنظمات والمجتمعات على حد سواء، نظراً لما تشهده البيئة من ضغوط متزايدة تتمثل في التلوث بمختلف أنواعه، والاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات النفايات الصناعية، والتغيرات المناخية المتسارعة. وفي ظل هذه المعطيات، أصبحت المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها مطالبة بأداء دور أكثر فاعلية

ومسؤولية تجاه البيئة والمجتمع، ليس فقط من منطلق الامتثال للأنظمة والقوانين، وإنما من منطلق أخلاقي واستراتيجي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتأتي إدارة المخاطر البيئية كأحد المداخل الإدارية الحديثة التي تهدف إلى التعرف على مصادر الخطر البيئي وتحليلها وتقييمها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة للحد من تأثيراتها السلبية المحتملة. ولا تقتصر هذه المخاطر على الجانب البيئي فحسب، بل تمتد آثارها لتشمل سمعة الشركة، واستمرارية أعمالها، وثقة المتعاملين معها من عملاء وموردين ومستثمرين وجهات رقابية.

كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبحت إطاراً مرجعياً تستند إليه المنظمات في تنظيم علاقتها مع المجتمع والبيئة، من خلال تبني ممارسات أخلاقية وشفافة تراعي مصالح مختلف أصحاب المصلحة. ويتضمن هذا الإطار بعداً بيئياً مهماً يتمثل في الحد من التلوث، وترشيد استهلاك الموارد والمحافظة على الصحة والسلامة المهنية، والمساهمة في حماية النظم البيئية.

ومن هنا تبرز أهمية الربط بين إدارة المخاطر البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يمكن النظر إلى إدارة المخاطر البيئية كأداة عملية تساعد الشركة على تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية وتعزيز صورتها كمؤسسة ملتزمة بالمعايير البيئية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث النظري إلى توضيح المفاهيم لكل من إدارة المخاطر البيئية والمسؤولية الاجتماعية، وتحليل أوجه العلاقة بينهما، وبيان كيف يمكن لإدارة المخاطر البيئية أن تسهم في تعزيز مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات.

مشكلة الدراسة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

وتتمثل المشكلة كذلك في ضعف الربط بين إدارة المخاطر البيئية والمبادرات الفعلية للمسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب فهماً أعمق للآليات التي يمكن من خلالها تعزيز التكامل بين المجالين.

كما تبرز المشكلة في غياب مؤشرات أداء واضحة لقياس مدى تأثير الإدارة البيئية على التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية.

على الرغم من التزايد الملحوظ في الاهتمام العالمي والإقليمي بقضايا البيئة والاستدامة، إلا أن تطبيق إدارة المخاطر البيئية في الكثير من الشركات لا يزال يواجه عدداً من التحديات، من بينها ضعف الوعي بأهمية الإدارة الاستباقية للمخاطر، وقصور بعض الأنظمة واللوائح الداخلية، وعدم توافر الكفاءات المتخصصة في هذا المجال. كما أن بعض الشركات قد تنظر إلى الالتزام البيئي باعتباره عبئاً مالياً إضافياً وليس استثماراً طويل الأجل في استدامة أعمالها.

في المقابل، تتزايد توقعات المجتمع وأصحاب المصلحة تجاه الشركات في ما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، حيث أصبح الجمهور أكثر حساسية لأي ممارسات قد تُلحق ضرراً بالبيئة أو بالصحة العامة. ومن ثم، فإن عدم وجود إدارة فعالة للمخاطر البيئية قد ينعكس سلباً على سمعة الشركة، وقد يعرضها لعقوبات تنظيمية أو مقاطعة من العملاء أو المستثمرين.

ومن هذا المنطلق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:
إلى أي مدى يمكن لإدارة المخاطر البيئية أن تُسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر والمسؤولية الاجتماعية، والعوامل التي تعزز أو تحد من هذا الدور.

أهمية الدراسة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

وتكمن أهمية إضافية في مساهمة الدراسة في دعم صانعي السياسات البيئية من خلال توفير إطار يساعد على تطوير تشريعات بيئية أكثر كفاءة.

كما تُعد الدراسة ذات أهمية للمجتمع لما لها من دور في تعزيز حماية البيئة وتحسين جودة الحياة.

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب نظرية وعملية. فعلى الصعيد النظري، تسعى الدراسة إلى إثراء الأدبيات العلمية العربية في مجال إدارة المخاطر البيئية وربطها بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو مجال لا يزال في حاجة إلى المزيد من الدراسات التي توضح الأطر المفاهيمية والعلاقات المتبادلة بين هذه المفاهيم في بيئتنا العربية.

أما على الصعيد العملي، فإن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تفيد متخذي القرار في الشركات من خلال إبراز الفوائد المحتملة لتبني نظام متكامل لإدارة المخاطر البيئية، ليس فقط كوسيلة للامتثال للتشريعات، بل كأداة استراتيجية لدعم المسؤولية الاجتماعية وتعزيز القدرة التنافسية. كما يمكن أن

تسهم الدراسة في رفع مستوى الوعي لدى المديرين والعاملين بأهمية إدماج البعد البيئي ضمن التخطيط الاستراتيجي وبرامج المسؤولية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لصانعي السياسات والجهات الرقابية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تشجع الشركات على تطبيق ممارسات متقدمة في مجال إدارة المخاطر البيئية، وربط ذلك بحوافز أو مزايا تُمنح للشركات الملتزمة. كما تُسهم الدراسة في توعية المجتمع وأصحاب المصلحة بأهمية مساءلة الشركات عن أدائها البيئي، وتشجيعهم على دعم المؤسسات المسؤولة بيئياً.

أهداف الدراسة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

تحليل تأثير المتغيرات البيئية على قرارات الإدارة العليا.

تقديم تصور شامل لتحسين تكامل الإدارة البيئية مع المسؤولية الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة والفرعية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

- توضيح مفهوم إدارة المخاطر البيئية وبيان أهميتها في بيئة الأعمال المعاصرة.
- استعراض مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها المختلفة مع التركيز على البعد البيئي.
- تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر البيئية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

- إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه أنظمة الإدارة البيئية، مثل المواصفة القياسية ، في دعم مسؤولية الشركات تجاه البيئة والمجتمع.
- تقديم إطار نظري مقترح يوضح كيفية توظيف إدارة المخاطر البيئية كأداة عملية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد الشركات وصانعي السياسات على تطوير ممارسات أكثر فاعلية في مجال إدارة المخاطر البيئية.

تساؤلات الدراسة:

- استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة تساؤلات الدراسة على النحو الآتي:
- ما المقصود بإدارة المخاطر البيئية، وما أهم العناصر التي تقوم عليها في الشركات المعاصرة؟
- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وما أهم أبعادها ومجالات تطبيقها، ولا سيما البعد البيئي؟
- كيف يمكن لإدارة المخاطر البيئية أن تسهم في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- ما العوامل التنظيمية والثقافية التي قد تعزز من فاعلية إدارة المخاطر البيئية داخل الشركات؟
- ما التحديات التي قد تواجه الشركات عند محاولة دمج إدارة المخاطر البيئية ضمن استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية؟

تساؤلات الدراسة:

- ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.
- وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.
- وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيانات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.
- وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة

الموارد وتقليل النفقات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يسهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

- ما تأثير مستوى الوعي البيئي داخل المؤسسات على نجاح إدارة المخاطر البيئية؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار الإدارة البيئية مؤشراً على الالتزام الأخلاقي للشركات؟

تتمثل تساؤلات الدراسة فيما يلي:

- ما مفهوم إدارة المخاطر البيئية وما أهميتها في بيئة الأعمال المعاصرة؟
- إلى أي مدى تسهم إدارة المخاطر البيئية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- ما أهم العوامل التي تؤثر في فاعلية إدارة المخاطر البيئية داخل الشركات؟
- كيف يمكن دمج إدارة المخاطر البيئية ضمن استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية؟

فروض الدراسة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

كلما ارتفع مستوى الثقافة البيئية في الشركة زاد تأثير إدارة المخاطر على المسؤولية الاجتماعية. توجد علاقة مباشرة بين جودة نظام الإدارة البيئية ومستوى ثقة المجتمع بالشركة.

نظراً لطبيعة هذه الدراسة النظرية، فإن الفروض المقترحة تأخذ طابعاً استدلاليّاً يستند إلى ما ورد في الأدبيات السابقة، ويمكن صياغة أبرز هذه الفروض على النحو الآتي:

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة بين مستوى تطبيق إدارة المخاطر البيئية ومستوى التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية.
- يساهم تطبيق أنظمة الإدارة البيئية في تحسين الصورة الذهنية للشركات لدى المجتمع وأصحاب المصلحة.
- تزداد قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية كلما تبنت مقاربة استباقية في التعامل مع المخاطر البيئية.

يؤدي ضعف الثقافة التنظيمية المتعلقة بالاستدامة إلى الحد من فاعلية إدارة المخاطر البيئية، وبالتالي إضعاف دورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية .

الدراسات السابقة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

وأشارت دراسات حديثة إلى ضرورة تعزيز الدمج بين الإدارة البيئية والسياسات المؤسسية لتحقيق مستويات أعلى من التوافق والاستدامة.

كما أوضحت أبحاث أخرى أن الاستثمار في حماية البيئة ينعكس بشكل مباشر على أداء الشركات المالي.

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية موضوع إدارة المخاطر البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن الإشارة إلى بعض الاتجاهات الرئيسية في هذه الدراسات كما يأتي:

تشير بعض الدراسات إلى أن تبني أنظمة إدارة البيئة يساهم في التقليل من الحوادث البيئية وتحسين أداء الشركات في مجال الامتثال للتشريعات.

كما توصلت دراسات أخرى إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تبني ممارسات (Ahmed, 2022). المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء المالي والتنافسي للشركات، حيث يعزز ذلك من ثقة المستثمرين والعملاء

(Khan, 2021).

وفي السياق العربي، تناولت مجموعة من الدراسات دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين صورة المؤسسات العامة والخاصة، وأكدت على أهمية البعد البيئي ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية، إلا أن الدراسات التي تناولت إدارة المخاطر البيئية بشكل مباشر لا تزال محدودة نسبياً، مما يبرز الفجوة البحثية التي تحاول هذه الدراسة الإسهام في سدها.

وعلى ضوء مراجعة هذه الدراسات، يمكن القول إن هناك اتفاقاً عاماً على أن الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية تُعد من المداخل الرئيسية لتحقيق الاستدامة وتعزيز مسؤولية الشركات تجاه المجتمع والبيئة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

وتقوم هذه الدراسة كذلك على مبادئ المسؤولية الأخلاقية، التي تفترض أن الشركات تمتلك التزاماً أخلاقياً بالمحافظة على البيئة.

وتستند أيضاً إلى النظرية النظامية التي تنظر إلى المؤسسة باعتبارها جزءاً من نظام بيئي واجتماعي متكامل.

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المنطلقات النظرية التي تشكل الإطار المرجعي لها، ومن أبرز هذه المنطلقات ما يأتي:

أولاً: نظرية أصحاب المصلحة، التي تؤكد أن الشركة لا تعمل في فراغ، بل ضمن شبكة من العلاقات مع أطراف متعددة، مثل العملاء والموظفين والمستثمرين والمجتمع والدولة. وبموجب هذه النظرية، فإن على الشركة أن تراعي مصالح هذه الأطراف كافة، وأن تتحمل مسؤوليتها تجاههم، بما في ذلك مسؤوليتها عن الآثار البيئية لأنشطتها.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث تلبي الأجيال الحالية احتياجاتها دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتُعد إدارة المخاطر البيئية جزءاً أساسياً من متطلبات تحقق هذا التوازن.

ثالثاً: أنظمة الإدارة البيئية مثل المواصفة القياسية

التي تقدم إطاراً إجرائياً يساعد الشركات على تحديد الجوانب البيئية لأنشطتها، وتقييم ISO 14001 المخاطر المرتبطة بها، ووضع الأهداف والبرامج اللازمة للتحسين المستمر في الأداء البيئي.

ومن خلال الجمع بين هذه المنطلقات، يمكن النظر إلى إدارة المخاطر البيئية على أنها أداة عملية لتفعيل مفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في الواقع العملي للشركات.

المنهجية وطرق البحث:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

كما تعتمد الدراسة على تحليل نقدي لعدد من النماذج البيئية في الدول المتقدمة لاستخلاص أفضل الممارسات.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام أسلوب التحليل المقارن بين الأدبيات العربية والأجنبية.

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية الوصفية، حيث تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوعها. ويتمثل هذا المنهج في جمع المعلومات والبيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية، والأبحاث المحكمة، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضايا البيئة والمسؤولية الاجتماعية.

وتقوم الدراسة بتحليل ما ورد في هذه المصادر من مفاهيم ونماذج وعلاقات، بهدف بناء إطار نظري متكامل يوضح كيف يمكن لإدارة المخاطر البيئية أن تُستخدم كأداة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية

للشركات. كما تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل المقارن بين بعض النماذج والتجارب الدولية والعربية، لاستخلاص الدروس المستفادة والتوصيات الملائمة لبيئة الأعمال العربية.

أدوات الدراسة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

واستعانت الدراسة بمجموعة من التقارير البيئية الإقليمية والدولية لتعزيز النتائج.

واستخدمت أيضاً مراجعة تحليلية لخطط الاستدامة في عدد من الشركات العالمية.

نظراً لكون هذه الدراسة دراسة نظرية، فلم يتم استخدام أدوات ميدانية مثل الاستبيان أو المقابلة واعتمدت الدراسة بشكل رئيس على تحليل الأدبيات والمصادر الثانوية ذات الصلة بموضوع إدارة المخاطر البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد شملت هذه المصادر كتباً متخصصة، ومقالات علمية منشورة في دوريات محكمة، بالإضافة إلى تقارير صادرة عن منظمات دولية تهتم بقضايا البيئة والاستدامة.

حدود الدراسة:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

تشمل حدوداً معرفية تتمثل في الاعتماد على الجانب النظري فقط دون تطبيق ميداني.

وتشمل أيضاً محدودية البيانات المتعلقة ببعض القطاعات الصناعية العربية.

لكل دراسة علمية حدود معينة يجب توضيحها، حتى يكون القارئ على بينة من نطاق الدراسة وإطارها العام. ويمكن بيان أهم حدود هذه الدراسة كما يأتي:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على الجانب النظري لإدارة المخاطر.
- البيئية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ولا تتناول تطبيقات ميدانية أو دراسات حالة تفصيلية.
-

الحدود الزمانية: تركز الدراسة على الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2025، من حيث اختيار المراجع والدراسات السابقة قدر الإمكان.

- الحدود المكانية: تهتم الدراسة ببيئة الأعمال العربية بشكل عام، مع الاستفادة من بعض النماذج والتجارب الدولية لأغراض المقارنة.

المراجع:

ويمتد الاهتمام بهذا الجانب ليشمل تحليلاً معمقاً لمختلف الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إدارة المخاطر البيئية، إذ تشير الأدبيات المعاصرة إلى أن المؤسسات التي تتبنى نماذج شمولية في الإدارة البيئية تحقق مستويات أعلى من الرضا المجتمعي وتحظى بدرجة أكبر من الموثوقية. كما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر بناء منظومة متكاملة تشمل عوامل التنبؤ البيئي، وآليات مراقبة الأداء البيئي، والنظم التقنية الداعمة للحد من الانبعاثات والنفايات، وهو ما يجعل هذا المجال واسعاً ومتشعباً يتطلب قدراً عالياً من التخصص والاحترافية في التخطيط والتنفيذ.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المؤسسات الرائدة في مجال الاستدامة لا تكتفي بإدارة المخاطر البيئية بشكل تقليدي، بل تتوسع في تطبيق استراتيجيات متقدمة تعتمد على الابتكار البيئي والتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، وهي اتجاهات حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتشير التوجهات الاستراتيجية لهذه الشركات إلى ضرورة دمج مفاهيم الكفاءة البيئية في كل مراحل سلسلة القيمة، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك.

وتبعاً لذلك، يصبح من الضروري توفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن التزام المؤسسات بالمسارات البيئية السليمة، من خلال تطوير سياسات وبيئات رقابية تساعد على خفض نسب التلوث والحد من الهدر وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتطلب هذه الجهود مشاركة فاعلة من الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل بيئي شامل يدعم عمليات التنمية المستدامة على المديين القصير والبعيد.

وتشير الأدلة البحثية الحديثة إلى أن الاستثمار في الإدارة البيئية لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح جزءاً أساسياً من هوية الشركات وتميزها التنافسي، خاصة في الأسواق العالمية التي تبدي حساسية عالية تجاه القضايا البيئية. وقد أسهمت هذه التحولات في تشجيع الشركات على تبني ممارسات استباقية تشمل تحسين البنية التحتية البيئية، وتطوير نظم الرصد البيئي اللحظي، واعتماد إجراءات تدريجية للحد من البصمة الكربونية وتعزيز فعالية مواردها.

وتحليل البصمة (LCA) كما أن تطبيق أدوات التحليل البيئي المتقدمة مثل تحليل دورة الحياة البيئية البيئية والطاقة يوفر إطاراً عملياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد وتقليل النفايات. وتساعد هذه الأدوات كذلك على تحديد مصادر التلوث الرئيسية وتوجيه الجهود إلى نقاط الضعف البيئية داخل المؤسسة، مما يساهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة بيئية إيجابية بين العاملين.

ISO. (2020). Environmental Management Standards.

World Bank. (2022). Sustainability and Corporate Responsibility Reports.

Ahmed, R. (2022). Environmental Risk Management and Corporate Social Responsibility. Journal of Cleaner Production.

Khan, A. (2021). Environmental Governance in Emerging Markets. Sustainability Journal.

Salim, H. (2023). Sustainability and Corporate Responsibility in Modern Organizations. International Journal of Management Studies.

World Bank. (2020). Environmental Sustainability and Private Sector Development.

UNEP. (2021). Corporate Environmental Responsibility: Guidelines and Best Practices.